HABIBIA ISLAMICUS
(The International Journal of Arabic &Islamic Research)
(Bi-Annual) Trilingual (Arabic, English, Urdu)
ISSN:2664-4916 (P) 2664-4924 (E)
Home Page: http://habibiaislamicus.com
Approved by HEC in Y Category
Indexing: IRI (AIOU), Australian Islamic Library, ARI, ISI, SIS, Euro pub.
PUBLISHER HABIBIA RESEARCH ACADEMY
Project of **JAMIA HABIBIA INTERNATIONAL,** Reg. No: KAR No. 2287 Societies Registration Act XXI of 1860 Govt. of Sindh, Pakistan.
Website: www.habibia.edu.pk,
This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

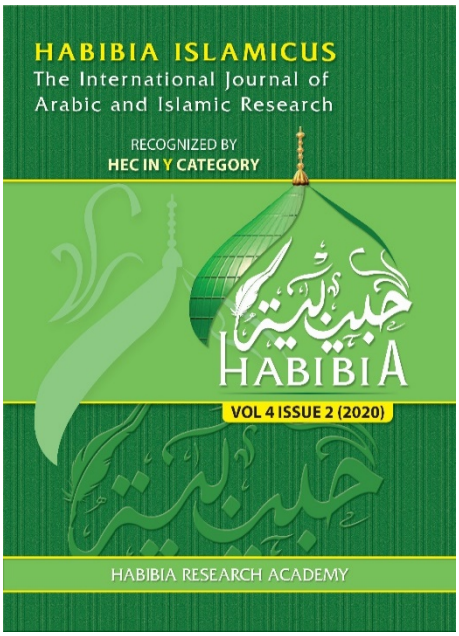

TOPIC:

THE JUDGMENT ON NARRATOR TRANSMISSION IN DISPUTED NARRATOR BY STUDYING THE BOOK OF AL'AFRAD WAL-GHARAYIB OF AL-DARAQUTNI –AN INDUCTIVE AND PRACTICAL STUDY-

الحكم على رواية الراوي المتفرد المختلف فيه من خلال دراسة كتاب الأفراد والغرائب للدارقطني دراسة استقرائية تطبيقية

AUTHORS:

1. *Zhang Xianfeng (Muhammad Saifullah.), PhD Scholar, International Islamic University, Islamabad. Email: mhmdzsfl@gmail.com , Orcid ID: https://orcid.org/0000-0003-3125-986X*
2. *Prof. Dr. Suhail Hassan Abdul Ghaffar, Department of Noble Hadith and its Sciences, International Islamic University, Islamabad. Email: dr.suhail51@gmail.com Orcid ID: https://orcid.org/0000-0002-0476-2438*

How to Cite: *(Muhammad Saifullah), Zhang Xianfeng, and Prof. Dr. Suhail Hassan Abdul Ghaffar. 2020. "ARABIC 2 THE JUDGMENT ON NARRATOR TRANSMISSION IN DISPUTED NARRATOR BY STUDYING THE BOOK OF AL'AFRAD WALGHARAYIB OF AL-DARAQUTNI (AN INDUCTIVE AND PRACTICAL STUDY) : الحكم على رواية الراوي المتفرد المختلف فيه من خلال دراسة كتاب الأفراد والغرائب للدارقطني دراسة استقرائية تطبيقية". Habibia Islamicus (The International Journal of Arabic and Islamic Research) 4 (2):19-42. https://doi.org/10.47720/hi.2020.0402a02.*
URL: http://habibiaislamicus.com/index.php/hirj/article/view/125

Vol. 4, No.2 || July –December 2020 || P. 19-42
Published online: 2020-11-18

QR. Code

THE JUDGMENT ON NARRATOR TRANSMISSION IN DISPUTED NARRATOR BY STUDYING THE BOOK OF AL'AFRAD WALGHARAYIB OF AL-DARAQUTNI

(AN INDUCTIVE AND PRACTICAL STUDY)

الحكم على رواية الراوي المتفرد المختلف فيه من خلال دراسة كتاب الأفراد والغرائب للدارقطني

دراسة استقرائية تطبيقية

Zhang Xianfeng (Muhammad Saifullah.) , Suhail Hassan Abdul Ghaffar

ABSTARCT

The research shows the status of AL-Elal in hadith sciences in general, It gives us rules for knowing the judgment of the singular narrator who is different in it in particular, The research was divided into three sections, In the first topic: I explained the uniqueness and difference in language and idiom. In the second topic, I studied the case of the singular narrator who is different in it. Then by studying the narration of the singular narrator who is different in it. Then, I explained the conditions of the critics who judged the singular narrator who is different in it. Finally, the study in terms of the critics' own conventions on the singular narrator who is different in it. As for the third topic, I conducted an applied study on a singular narrator who is different in it: Jabir bin Yazid al-Jaafi. And I concluded with a conclusion with the most important results

KEYWORDS:

Judgment on The narrator, Jaber, al-Jaafi, disputed narrator, Al-Afrad wal Gharayib, Al-Daraqutni.

ملخص البحث: يبين البحث مكانة العلل في علوم الحديث عموما، يعطينا قواعد لمعرفة الحكم على الراوي المتفرد المختلف فيه خصوصا، قسمت البحث إلى ثلاث مباحث، في المبحث الأول: قمت بتعريف التفرد والاختلاف لغة واصطلاحا، وفي المبحث الثاني قمت بدراسة حال الراوي المتفرد المختلف فيه. ثم بدراسة رواية الراوي المتفرد المختلف فيه. وبعدها، بينت أحوال النقاد الذين حكموا على الراوي المتفرد المختلف فيه. وأخيرا الدراسة من حيث اصطلاحات النقاد الخاصة على الراوي المتفرد المختلف فيه. وأما في المبحث الثالث قمت بدراسة تطبيقية على راوي متفرد مختلف فيه وهو: جابر بن يزيد الجعفي. وختمت بخاتمة فيها أهم النتائج.

الكلمات المفتاحية: الحكم، الراوي، المتفرد، المختلف، جابر، الجعفي

المقدمة: الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد،

إن علم العلل لا يفهمه إلا من بذل أقصى جهوده، وعاش معه طوال وقته، وخلطت بدمه ولحمه فيه، حتى صار له فيها ملكة في المعرفة والفهم والإلهام، ومن أهم علم العلل علة التفرد التي انفرد بها كثيرا من الأئمة بتصنيف هذا الباب، مثل الدارقطني، البزار والطبراني وغيرهم. وفي هذا البحث جمعت بعض القواعد الاستقرائية لدراسة المتفرد المختلف فيه، طبقتها على: جابر الجعفي نموذجا. فكان عنوان البحث:

الحکم علی روایۃ الراوي المتفرد المختلف فیہ من خلال دراسۃ کتاب الأفراد والغرائب للدارقطني

دراسۃ استقرائیۃ تطبیقیۃ:

أھمیۃ البحث ودوافع اختیارہ: تضمن أھمیۃ البحث فیما یلي:

1- یعد علم العلل من أدق وأھم العلوم من علوم الحدیث الشریف، وخاصۃ بدراستہ نستطیع قبول الحدیث أوردہ.

2- الحکم علی الراوي المتفرد المختلف فیہ وروایتہ من أھم علم العلل، لأنہ یحتاج إلی دراسۃ متعمقۃ وطول ممارسۃ فیہ.

3- الحکم علی روایۃ الراوي المتفرد المختلف فیہ تختلف عن روایۃ الراوي المختلف فیہ، وھذا یتعلق بالتفرد والاختلاف علی راوي واحد متفردا اختلف في روایۃ واحدۃ.

4- دراسۃ قواعد الراوي المتفرد المختلف فیہ مختلف.

الدراسات السابقۃ: من خلال البحث لم أقف علی مَن کتب في ھذا الموضوع علی وجہ المخصوص، إلا ذکر بعض جزئیات مبعثرۃ في کتب المختلف، مثل کتب علوم الحدیث وکتب علل الحدیث وکتب الجرح والتعدیل، ککتاب «ضوابط الجرح والتعدیل» لد. عبد العزیز بن محمد بن إبراھیم اللطیف :. وکتاب «قرائن ترجیح التعدیل والتجریح» لأ.د. عبد العزیز اللحیلان حفظہ اللہ. وغیرھما.

تساؤلات البحث:

1=ھل دراسۃ ھذا الراوي المتفرد المختلف فیہ مھمۃ في علوم الحدیث؟

2=ھل یختلف التفرد المختلف فیہ عن المجرد المختلف فیہ؟

3=ھل تقبل روایۃ جابر بن یزید الجعفي، أو ترد روایتہ؟

منھج البحث: المنھج الاستقرائي التطبیقي

خطۃ البحث: قسمت البحث إلی مقدمۃ، وثلاث مباحث وخاتمۃ

-المقدمۃ وفیھا أھمیۃ البحث ودوافع اختیارہ والدراسات السابقۃ، وتساؤلات البحث ومنھجہ وخطتہ.

المبحث الأول: التفرد والاختلاف لغۃ واصطلاحا:

المبحث الثاني: وجوہ ترجیح الحکم علی الراوي المتفرد المختلف فیہ.

المبحث الثالث: الدراسۃ التطبیقیۃ علی الراوي المتفرد المختلف فیہ تطبیقیا. (جابر الجعفي)

الخاتمۃ وفیھا أھم النتائج.

المبحث الأول: التفرد والاختلاف لغۃ واصطلاحا

المطلب الأول: التفرد لغة واصطلاحا:

أولا: التفرد لغة: يري أهل اللغة أن التفرد من مصدر تفرد، فاعله متفرِد والمفعول متفرَد به. تفرد بالأمر: انفرد به، لم يشرك معه أحدا فيه. أو تميز عمن سواه، أي نظير له تفرد بأسلوبه أو تفرد بطريقته لا متابع له. قال أبو زيد عن الكلابيين: "جئتمونا فرادى وهم فراد وأزواج نونوا، وأما قول الله جل وعز: ﴿ولقد جئتمونا فرادى﴾ [سورة الأنعام: 94]، وقال الليث: "الفرد ما كان وحده؛ يقال: فرد يفرد وأفردته جعلته واحدا، ويقال: جاء القوم فرادا وعددت الجوز والدراهم أفرادا، أي واحدا واحدا، والله هو الفرد قد تفرد بالأمر دون خلقه"[1].

ثانيا: الفرد اصطلاحا: هو ما انفرد بروايته عن الرواية المشهورة لا متابع له. كما قسم الحاكم التفرد إلى ثلاثة أنواع: "فالنوع الأول منه معرفة سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم التي تفرد بها أهل مدينة واحدة عن الصحابي، والنوع الثاني من الأفراد أحاديث يتفرد بروايتها رجل واحد عن إمام من الأئمة، والنوع الثالث هي الأحاديث التي تفرد بها أهل المدينة تفرد بها عنهم أهل مكة"[2]. وقد قسم ابن حجر التفرد إلى قسمين: "فالأول: الفرد المطلق[3]. وذكر الميانشي "أن الفرد ما انفرد بروايته بعض الثقات عن شيخه دون سائر الرواة عن ذلك الشيخ"[4]. والثاني: الفرد النسبي: سمي بذلك لكون التفرد فيه حصل بالنسبة إلى شخص معين، وإن كان الحديث في نفسه مشهورا"[5].

المطلب الثاني: الاختلاف لغة واصطلاحا:

أولا: الاختلاف لغة: الاختلاف في اللغة عكس الاتفاق، أولم يَتَسَاويا. قال الهروي: "قال الكسائي: "يقال لكل شيئين اختلفا: هما خلفان وخلفتان. ويقال: له ابنان خلفان، وله عبدان خلفان، وله أمتان خلفان _ إذا كان أحدهما طويلا والآخر قصيرا، أو كان أحدهما أبيض والآخر أسود"[6]. قال أبو العباس الفيومي: "واختلفوا إذا ذهب كل واحد إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر وهو ضد الاتفاق"[7].

ثانيا: الاختلاف اصطلاحا: ليس هو مختلف الحديث، بل هو الاختلاف في الحكم على الراوي. وهذا بمعنى آخر هو: تعارض الجرح والتعديل على راوي واحد، أي: اختلف حكم الأئمة النقاد على راوي واحد جرحا أو تعديلا. وهذا يظهر في الجانب التطبيقي للبحث. المقصود هنا: كيفية يرجح الحكم على الراوي المتفرد المختلف فيه جرحا وتعديلا عند أئمة النقاد، وكيفية يرجع إلى قرائن الترجيح. إن شاء الله تعالى!

المبحث الثاني: وجوه ترجيح الحكم على الراوي المتفرد المختلف فيه.

اختلف الأئمة في قبول الراوي المتفرد المختلف فيه، وسبب الاختلاف يرجع إلى الراوي أحيانا ويرجع إلى النقاد أحيانا الأخرى، ويضبط على هذه القواعد التي ترجع إلى قرائن الترجيح المضبط، كما سأبينها فيما يلي.

المطلب الأول: دراسة الراوي المتفرد المختلف فيه: تعدد الجهات في دراسة الراوي المتفرد المختلف فيه، وأذكر أهم عناصر الدراسة فيه، وتكون دراستي تقتصر على خطوات تالية:

أولا: إذا بلغ الراوي المتفرد المختلف إلى حدما، فيؤثر قبول روايته، والراجح أن يأخذ ما دون التأثير به. مثل:

1=من كبر سنه فيخلط حديثه. كأبي بكر بن عياش، وكان ثقة عابد فلما كبر سنه وساء حفظه ولكن الرواية من كتابه صحيح[8]. قال ابن حبان: "وكان يحيى القطان وعلي بن المديني يسيئان الرأي فيه وذلك أنه لما كبر سنه ساء حفظه فكان يهم إذا روى"[9]. فمن أخذ منه قبل اختلاطه فمقبول، ومن أخذ منه بعد اختلاطه أو لا يعرف حاله فلا يقبل منه. وإذا كان روايته متفرد بها قد يكون مما بعد اختلاطه، فلا يسرع في حكمه به.

2= من بلغ إلى مرض الموت تغير. كهلال بن خباب العبدي، وقال أبو حاتم: "ثقة صدوق، وكان يقال تغير قبل موته من كبر السن"[10]. قال ابن حجر: "صدوق تغير بأخرة"[11]. وكثيرا من الرواة امسك عن روايته أو أقرباءه يمنعه عند تغيره، حتى لا يفسد رواياته فيما قبل تغيره، وفي هذا الحال نأخذ ما قبل تغيره، وترك ما بعد تغيره. وإذا كان روايته متفرد بها فيحتاج إلى معرفة روايته هل هي مخالفة للثقات أم لا.

3=من اختلط حفظه قبل موته، كسعيد بن إياس الجريري، وكان ثقة من الخامسة، إلا أنه اختلط قبل موته بثلاث سنين[12]. قال يحي بن سعيد: "الجريري بعدما اختلط سنة إحدى أو ثنتين وأربعين"[13]. قال أبو حاتم: "سعيد الجريري تغير حفظه قبل موته فمن كتب عنه قديما فهو صالح وهو حسن الحديث"[14]. قال ابن حبان: "واختلط بآخرة روى عنه في الاختلاط: يزيد بن هارون، وابن المبارك، وابن أبي عدي وكلما روى عنه مثل هؤلاء فهو مختلط، إنما الصحيح عنه: حماد بن سلمة، وإسماعيل بن علية. وعبد الأعلى من أصحهم سماعًا، سمع منه قبل أن يختلط بثمان سنين، وسفيان الثوري، وشعبة صحيح"[15]. والذين اختلطوا في حفظهم أولا يحدد وقت الاختلاط، ثم يعرف مَنهم رووا عنه قبل اختلاطه ومن رووا عنه بعد اختلاطه. وإذا روايته متفرد به، فيحتاج إلى تأكد روايته، بأي سبب تفرد به. ثم حكم عليه.

ثانيا: تغيير الراوي المتفرد المختلف من الحال إلى الحال لحادثة من الحوادث، فالراجح أن نأخذ منه قبل ما تغييره. مثل:

1-من ذهب بصره، فساء حفظه، كإسحاق بن محمد الفروي، وقال أبو حاتم: كان صدوقا ولكنه ذهب بصره فربما لقن الحديث، وكتبه صحيحة[16]. وقال ابن حجر: "صدوق كف فساء حفظه"[17]. هذا يدل على أن الراوي لم يعتمد على حفظه غالبا، عندما ذهب بصره فلا يتذكر روايته جيدا، وإذا انفرد بروايته لم يوافق فيها الثقات، ويحتمل أن تفرده من بعد كفه.

2-من احترقت كتبه فخلط روايته، كعبد الله بن لهيعة. قال ابن أبي حاتم: "قال عمرو بن علي: عبد الله بن لهيعة احترقت كتبه، فمن كتب عنه قبل ذلك مثل ابن المبارك وعبد الله بن يزيد المقري أصح من الذين كتبوا عنه بعدما احترقت الكتب، وهو ضعيف

الحديث"[18]. وقال ابن حجر: "خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون"[19]. فمثل هذا الحادثة لم يقع على كثير من الرواة[20]، ولكن تأثيرها سيئ على الرواة، وبسبب هذه تضعف رواية الرواة، وخاصة إذا كان الراوي المتفرد بها.

3-من دفن كتبه فيغلط في روايته، وهذا قد وقع على كثير من الرواة، وسبب دفن الكتب قيل إنه لم ينصب نفسه للرواية. وقيل إنه يخشى من جاء بعده يزور روايته. وقيل كان ندم على أشياء كتبها عن قوم. وقيل لا يريد أن يعير الكتب لغيره[21]. كسلم بن ميمون الخواص، قال عبد الرحمن: "حدثنا محمد بن عوف الحمصي قال: كان سلم بن ميمون الخواص دفن كتبه وكان يحدث من حفظه فيغلط"[22]. وكذلك عطاء بن مسلم الخفاف، ويوسف بن أسباط وغيرهم. ففي هذا الحال، يرجح روايته التي قبل دفن كتبه. وإذا كان روايته متفرد به، ومخالف للثقات فيكون روايته بعد دفن كتبه.

4-من ولي القضاء ثم ساء حفظه، وسبب ذلك للاشتغال بأمور القضاء عن الحفظ والمذاكرة في الحديث، كشريك بن عبد الله النخعي، وقال ابن حجر: "صدوق، يخطئ كثيرا، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلا فاضلا عابدا، شديدا على أهل البدع"[23]. وإذا كان الراوي تفرد بروايته في هذا الحال، فقد ساء حفظه بسبب الاشتغال بأمور القضاء، والراجح أن نأخذ ما قبل ولي القضاء.

5-من تغيرت عقيدته إلى بعض العقيدة البدعة، كجابر بن يزيد الجعفي، قال العقيلي: "قال سفيان (ابن عيينة): كان الناس يحملون عن جابر قبل أن يظهر ما أظهر فلما أظهر ما أظهر اتهمه الناس في حديثه وتركه بعض الناس، فقيل له: وما أظهر؟ قال: الإيمان بالرجعة"[24][25]. بعد تأكد من تغير عقيدة الراوي، فلا نأخذ روايته إلا الرواية التي لم تؤيد بدعته.

ثالثا: كان الراوي المتفرد المختلف فيه ابتلى بتلاميذ ضعفاء أو الوراق السوء، فأسقط بعض الرواة أو أسند إليه الرواية الضعيفة.

مثل: 1/ من امتحن بتلاميذ ضعفاء له، كبقية بن الوليد، وقال ابن حبان: "وإنما امتحن بقية بتلاميذ له كانوا يسقطون الضعفاء من حديثه ويسوونه فالتزق ذلك كله به وكان يحيى بن معين حسن الرأي فيه... عندما سئل عنه قال: ثقة"[26]. أصل بقية بن الوليد فيه خير وفضل، ولكن تلاميذه يسوون روايته بحذف الضعفاء، ثم اختلف الحكم عليه، فلا يقبل روايته في هذا الحال، وخاصة إذا انفرد برواية.

2/ من ابتلى بوراقه السوء، كسفيان بن وكيع بن الجراح، وقال ابن أبي حاتم: "وبلغني أن وراقه كان قد ادخلوه بيتا يتسع علينا، فما فعل شيئا مما قاله، فبطل الشيخ، وكان يحدث بتلك الأحاديث التي قد أدخلت بين حديثه، وقد سرق من حديث المحدثين"[27]. وقال ابن حبان: و "كان شيخا فاضلا صدوقا إلا أنه ابتلي بوراق سوء كان يدخل عليه الحديث وكان يثق به"[28]. فمن ابتلى بوراقه السوء، ثم كشف عن إدخالات الوراق، وهو ينتبه عنه وترك ما يصنع الوراق، فهو خير له وأبرأ للذمة. والمشكلة، أن المبتلى يذكر له

إدخالات الوراق، ولم ينتبه عنه، ولم يتركه، بل هو يثق به. فلا يأخذ روايته كليا في هذا الحال.

رابعا: الراوي المتفرد المختلف فيه مقيد لسبب ما، أو نسب لسبب ما. مثل:

1. من ضعفه مقيد في بلد دون بلد، كإسماعيل بن عياش. قال ابن أبي حاتم: "سئل أحمد بن حنبل عن إسماعيل بن عياش فقال: في روايته عن أهل العراق وأهل الحجاز بعض الشيء وروايته عن أهل الشام كأنه أثبت وأصح. وسئل أبو زرعة عن إسماعيل بن عياش كيف هو في الحديث قال: صدوق إلا أنه غلط في حديث الحجازيين والعراقيين"[29]. وفي هذا الحال فلا يقبل روايته عن أهل العراق وأهل الحجاز مطلقا إلا بعد سبر رواياته وقارن بها روايات الثقات، وخاصة رواياته المتفردة، فأكثرها الاحتمال عن العراقيين والحجازيين.

2. من ضعف نسبته إلى بعض الشيوخ، كسماك بن حرب، قال العجلي: "وكان فصيحًا إلا أنه كان في حديث عكرمة ربما وصل عن ابن عباس س، وربما قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم، إنما كان عكرمة يحدث عن ابن عباس س، وكان سفيان الثوري يضعفه بعض الضعف"[30]. وكذا يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي، قال ابن حجر: "ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلا، وفي غير الزهري خطأ"[31]. وهذا الحال قد وقع كثيرا من الرواة، ومن كان ضعيف عن شيخ فلان، فنتقي روايته عنه، ومن كان ثقة عن شيخ الآخر فنقبلها، وأما إذا تفرد الراوي المختلف فيه عن شيخ فلان فيحتاج إلى تفريق بين شيوخه رواية ضعيفا كان أو ثقة.

3. من ضعف نسبته إلى حال دون حال، كمن ضعف إذا حدث من حفظه، ووثق إذا حدث من كتابه. مثل: عبد العزيز بن محمد الدراوردي. قال ابن أبي حاتم: "كان معروفا بالطلب، وإذا حدث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس وهم، كان يقرأ من كتبهم فيخطئ، وربما قلب حديث عبد الله العمري يرويه عن عبيد الله بن عمر"[32]. وهذا الحال لمن يعتمد روايته على كتابه، ولازم أن نفرق بين اختلاف حاله إلى الحال، حتى نأخذ روايته في حاله مع الكتاب، ونترك ما دون كتابه. وإذا انفرد برواية ما، فيحتمل من حال دون كتابه.

المطلب الثاني: دراسة رواية المتفرد المختلف به: اختلف العلماء في رواية المتفرد المختلف فيه، والدراسة من هذا الجهة مهمة، لأن روايته تظهر لنا أسلوب التعبير والمعنى، ونقاد الحديث يمكن أن ينقد معنى رواية المتفرد المختلف فيه، والترجيح به من حيث القبول أو الرد. ويكون دراسة الرواية من خلال الطرق التالية: أولا: البحث عن روايات متابعة قاصرة لرواية المتفرد المختلف فيه 33 أو شاهد عليه. إذا وجدنا له متابعة قاصرة من فوق شيخه أو من فوق شيخ شيخه حتى إلى الصحابة رضي الله عنهم، وهذا يدل على أن هذا الإسناد يصلح للاعتبار به، إن صحت المتابعة فله حق القبول وإلا فلا اعتبار أو توقف أورد. ثم إذا وجد له شاهد، فهذا يدل على أن هذا المتن له أصل، ثم ينظر هل الشاهد عليه كليا أو جزءا منه، وإن شاهده كليا كان أقرب إلى القبول، وإن كان جزءا منه فبعيد أو أبعد، أو يحتاج إلى تعميق فيه. كما قال الزركشي: مقصود المتابعة أو الشاهد، تكثير الطرق للحديث وجمعه في موضع

واحد ليفسر بعضه بعضا ويعضد بعضه بعضا، وليعلم أن ذلك الضعيف لم ينفرد به[34].

ثانیا: معنی روایۃ المتفرد المختلف فیہ یخالف معنی القرآن الکریم أوحدیث صحیح.

1= مثال یخالف معنی القرآن الکریم، کما جاء رقم حدیث 100 من کتاب أطراف الغرائب والأفراد وقال الدارقطني: تفرد به عبد الرحمن بن قيس الضبي قال: ثنا هلال بن عبد الرحمن، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن عمر بن الخطاب س قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ذاكر الله في رمضان مغفور له، وسائل الله فيه لا يخيب»[35]. وهذا یخالف النصوص القرآنیۃ الصریحۃ، لأنہ خصص المغفرۃ وعدم الخیبۃ في رمضان، حیث قال تعالی في سورۃ الأحزاب: ﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا (35)﴾[36] والآیۃ لم تخص المغفرۃ في رمضان. ثم جاءت عدۃ آیات تدل علی أن المغفرۃ بمشیئۃ الله، ولا یفضل رمضان کما جاء في سورۃ البقرۃ: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (284)﴾[37]. لذا نقول متن الحدیث کذلك منکر مخالف لصریح الآیات، فهو غیر مقبول.

2=مثال خلاف حدیث صحیح، کما جاء رقم حدیث 32 من کتاب الأطراف، حیث قال الدارقطني: تفرد به عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة، حدثنا حبيب بن مزيد لشني قال: حدثني ربيعة بن مرداس قال: سمعت عمرو بن يزيد يقول: سمعت أبا بكرس يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((عليكم بالصدق فإنه باب من أبواب الجنة، وإياكم والكذب فإنه باب من أبواب النار))[38].

والصحیح کما جاء في صحیح مسلم ح 2607، قال الإمام مسلم: حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير، حدثنا أبو معاوية، ووكيع، قالا: حدثنا الأعمش، ح وحدثنا أبو كريب، حدثنا أبو معاوية، حدثنا الأعمش، عن شقيق، عن عبد اللهس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((عليكم بالصدق، فإن الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى الجنة، وما يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقا، وإياكم والكذب، فإن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، وما يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذابا))[39]. وهذا یدل علی أن عبد الرحمن بن عمرو بن جبلۃ تفرد هذه الروایۃ تفردا منکرا مخالفا، لأن لم یذکر أن للجنۃ باب اسمه باب الصدق ولا للنار باب الکذب إلا هذا الحدیث، وبهذا معنی روایته مستنکر مردود.

ثالثا: روایۃ المتفرد المختلف فیہ مستنکرۃ المعنی، مخالفۃ العقیدۃ الصحیحۃ والشریعۃ المعلومۃ.

1= مثال ذلك کما جاء حدیث 70 من کتاب الأطراف، تفرد به مطرف بن معقل، عن ثابت، عن أنس بن مالك، عن عمر بن الخطابس، رضي الله عنهما، قال: سمعت النبي، ج((من سب العرب فأولئك هم المشركون))[40]. وهذا الحدیث مخالف عقیدتنا، ومن المعلوم أن من فعل کبیرۃ إن شاء الله غفر له ما لم یشرك بالله شیئا، ولو قتل نفسا بغیر الحق، کما قال الله تعالی: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾[41]. فالشرك من مسائل العقیدۃ، والسب من مسائل الشریعۃ والأحکام، والحدیث هذا

يجعل من فعل كبيرة مشركا وهذا مخالف للعقيدة الصحيحة.

رابعا: رواية المتفرد المختلف فيه مؤيد ببدعته

قال ابن حجر: البدعة: إما بمكفرة، أو بمفسقة. فالأول: الجمهور لا يقبل رواية صاحب البدعة المكفرة، ثم بيان ابن حجر أن هذا ليس بمطلق لأن التحقيق أنه لا يرد كل مكفر ببدعته لأن كل طائفة تدعي أن مخالفيها مبتدعة وقد تبالغ فتكفر مخالفها فالمعتمد أن الذي ترد روايته من أنكر أثرا متواترا من الشرع معلوما من الدين بالضرورة وكذا من اعتقد عكسه. والثاني: يقبل من لم يكن داعيا إلى بدعته في الأصح، وإن روى ما يقوي بدعته فيرد على المختار عند الجمهور [42]. المثال في ذلك ما جاء من حديث في الضعفاء الكبير وقال العقيلي: تفرد به داهر بن يحيى الرازي قال: حدثني أبي، عن الأعمش، عن عباية الأسدي، عن ابن عباس س، عن النبي عليه السلام أنه قال لأم سلمة ك: «يا أم سلمة، إن عليا لحمه من لحمي، ودمه من دمي، وهو مني بمنزلة هارون من موسى، غير أنه لا نبي بعدي». وبإسناده، إلى ابن عباس س قال: ستكون فتنة، فإن أدركها أحد منكم فعليه بخصلتين: كتاب الله، وعلي بن أبي طالب.... وقال العقيلي: داهر بن يحيى الرازي كان ممن يغلو في الرفض ولا يتابع على حديثه [43]. فرواية الراوي المتفرد المتشيع هذه بدعم بدعته التشيع، فلا شك أن هذا من الوضع البائن المردود.

خامسا: رواية المتفرد المختلف فيه ركاكة الألفاظ.

ومثال ذلك الحديث في كتاب الضعفاء الكبير وقال العقيلي: وتفرد به عبد الله بن محمد بن عجلان، عن أبيه، عن جده، عن أبي هريرة س قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أربع لا يشبعن من أربع: أرض من مطر، ولا أنثى من ذكر، ولا العين من النظر، ولا العالم من العلم" وحديث "لا تزال لا إله إلا الله تدفع عن أهل لا إله إلا الله..." وقال العقيلي: لا أصل لهما، عبد الله بن محمد بن عجلان مدني منكر الحديث، لا يتابع على هذين الحديثين [44]. بمثل هذا الألفاظ الرديئة لا يعقل أنها تصدر من انسان فاضل فضلا من في رسول الله ج.

المطلب الثالث: دراسة أحوال الناقدين له: دراسة أحوال الناقدين للراوي المتفرد المختلف فيه مهمة جدا، لأن أئمة الناقدين أو أئمة الجرح والتعديل لهم أساليب مختلفة في الحكم على الرواة، والأحوال المتباين في كلام على الرواة. ومعرفة أساليبهم وأحوالهم توصل إلى الحكم الحقيق والدقيق. ويظهر ذلك من خلال ما يلي:

أولا/معرفة النقاد المعتدلون والمشددون والمتساهلون، والترجيح بين أقوالهم على الراوي المتفرد المختلف فيه معرفة أحوال النقاد من حيث المتشدد والمتساهل يدفع إلى التوازن بين أقوالهم وترجيح أحكامهم، حتى يوصلنا إلى أقرب الصواب، وقد قسم الإمام الذهبي أئمة الجرح والتعديل إلى ثلاثة أقسام حيث قال: (1) "قسم منهم في الجرح متثبت في التعديل يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث ويلين بذلك حديثه فهذا إذا وثق شخصا فعض على قوله بناجذيك وتمسك بتوثيقه وإذا ضعف رجلا فانظر هل وافقه غيره

على تضعيفه إن وافقه ولم يوثق ذلك أحد من الحذاق فهو ضعيف وإن وثقه أحد فهذا الذي قالوا فيه لا يقبل جرحه إلا مفسرا يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلا هو ضعيف ولم يوضح سبب ضعفه وغيره قد وثقه فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه وهو إلى الحسن أقرب وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني متعنتون. (2) وقسم في مقابلة هؤلاء كأبي عيسى الترمذي وأبي عبد الله الحاكم وأبي بكر البيهقي متساهلون. (3) وقسم كالبخاري وأحمد بن حنبل وأبي زرعة وابن عدي معتدلون ومنصفون"[45]. وفائدة هذا التقسيم: للنظر في أقوال الأئمة عند الحكم على الراوي المتفرد المختلف فيه، والتوسط بين أحوالهم والترجيح بين أقوالهم كي يوصل إلى الحكم الأقرب والأصوب عند اختلافهم.

ثانيا/يقدم كلام الناقد الذي عاش مع الراوي المتفرد المختلف فيه في بلد واحد على من لم يعيش معه في بلاد

الأصل أن كلام أهل البلد معتمد في الجرح والتعديل على راوي بلده، لأنهم أعلم بالراوي من غيرهم. ويقدم أقوال أهل البلد على غيرهم من الأقوال، كالراوي: عبد الله بن واقد الحراني أبو قتادة، قال ابن حبان: "قال مكحول: سمعت جعفر بن أبان يقول سمعت أحمد بن حنبل يقول أبو جعفر بن نفيل يحدث عن أبي قتادة فقلت أي شيء يصنع بهذا فسمع أبو عبد الله فقال دعه فإن القوم أعرف بأهل بلدهم وأبو جعفر أهل أن يقتدى"[46].

ثالثا/يقدم كلام المعاصر في الراوي المتفرد المختلف فيه على من تأخر عنه

1/ المعاصر أعرف حال الراوي المتفرد المختلف فيه، مثل من تحدث في حال النشاط أو التعب، أو ينام في حال مجلس الشيخ، أو كتابة الراوي مضبط أو غير مضبط، كما بين ابن حبان في إبراهيم بن بشار الرمادي، حيث قال: "ومن زعم أنه كان ينام في مجلس بن عيينة فقد صدق وليس هذا ممن يجرح مثله في الحديث وذاك أنه سمع حديث بن عيينة مرارا"[47]. وقال الخطيب في الهيثم بن خلف: و "كان كثير الحديث جدا ضابطا لكتابه"[48].

2/ الاطلاع على أصول الراوي المتفرد المختلف فيه عند اختلاف في روايته، لأن أصول الراوي من أعظم الكواشف عن درجة الراوي، وهي المرجع في التحقق من صدق الراوي أو غلطه، كما قال سليمان بن حرب: "كان يحي بن معين يقول: في الحديث هذا خطأ، فأقول: كيف صواب؟ فلا يدري، فأنظر في الأصل فأجده كما قال"[49].

رابعا/الحذر من كلام المعاصرين أو الأقران للراوي المتفرد المختلف فيه.

إن كلام الأقران بعضهم في بعض موفور الوجود لم يخل أهل عصر من العصور منه إلا الأنبياء والصديقين، ومن الصحيح ألا يلتفت إليه، ولاسيما إذا لاح للمنصف أن سببه العداوة والمنافسة والاختلاف في المعتقد أو المذهب. وقال الذهبي: "وما زال العلماء الأقران يتكلم بعضهم في بعض بحسب اجتهادهم وكل يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ج"[50]. وقال أيضا: "كلام الأقران يطوي ولا يروى، فإن ذكر تأمله المحدث، فإن وجد له متابعا، وإلا أعرض عنه"[51]. كما قال الإمام الدارقطني: حيث سئل عمرو بن على عن أبي

موسى وبندار؟ فقال: "ثقتان، يقبل منهما كل شيء، إلا ما يتكلم أحدهما في صاحبه"[52]. وكذا كلام النسائي في أحمد بن صالح، وكلام مالك في ابن إسحاق. وهذه الأمثال أو الأقوال لا يأخذ منها، كل هذه لسبب المنافسة أو العداوة أو التعصب المذهبي.

خامساً/لا يقبل الجارح المجروح على الراوي المتفرد المختلف فيه

هذا القاعدة معروفة لدى أئمة النقاد، لأن الناقد لازم أن يكون ثقة مشهور بالعدالة والضبط، وفي هذا الحال كلامه على الرواة تقبل، وإلا حكمه على الرواة غير معترف به بين الناس. كالأزدي مثلا، كان يكذب داود بن الزبرقان. وقال ابن معين: "ليس حديثه بشيء". وقال أبو حاتم: "ضعيف الحديث ذاهب الحديث"[53]. وقال النسائي: "ليس بثقة"[54]. ومن هنا يظهر أن حكم الأزدي أشد من الأئمة الآخرين، وبأي الدليل كان؟ لذا قال ابن حجر: "ولا عبرة بقول الأزدي لأنه هو ضعيف فكيف يعتمد في تضعيف الثقات"[55]. وقد ذكر في ترجمة عبد الله بن محمد القلامي وذكر قول أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين، حيث قال: "حدثنا محمد بن حدثنا عبد الله بن محمد القلامي، ثقة مأمون صدوق"[56]. وقال ابن عدي: عبد الله القلامي "وعامة أحاديثه غير محفوظة، وهو ضعيف على ما تبين لي من رواياته واضطرابه فيها ولم أر للمتقدمين فيه كلاما فأذكره"[57]. وقال ابن حجر: "أظن واصفه بذلك ابن رشدين هو ضعيف أيضا"[58]. ولهذا فلا يثبت حكم على الراوي المتفرد المختلف فيه صدرا من الناقد الضعيف.

المطلب الرابع: دراسة اصطلاحات الناقدين على الراوي المتفرد المختلف فيه: كما هو معروف أن اصطلاحات الناقدين تختلف بعضها عن بعض، ومقاصد معناهم تختلف بعضها عن بعض، لذا فلدارسي العلل يجب معرفة هذا المجال معرفة تامة حتى لا يتسرع في الحكم على ظاهرة الاصطلاحات. دراسة من خلال الخطوات التالية.

أولا: مراعاة اصطلاحات الأئمة الخاصة بالراوي المتفرد والمختلف فيه.

1= مثال كلمة: الكذب، قد يجري على ألسنة الناس ويقصد به الخطأ أو الغلط، وقد يقصد بها الغش أو الخداع، حسب بعض العادات القبيلة أو عادات أهل البلدة، قال الإمام سعيد بن المسيب لمولى له يقال له: برد "لا تكذب عليّ كما يكذب عكرمة على ابن عباس س"[59]. وهذا التكذيب لم يقصد به التكذيب حقيقي، بل هو من عادة أهل الحجاز، وأهل الحجاز يطلقون على الخطأ كذبا، كما قال ابن حبان: "أهل الحجاز يسمون الخطأ كذبا"[60]. ومن الأمثلة التي يقصد به الخطأ بمعنى التكذيب: تكذيب عمران بن حصين لسمرة ش في مسألة سكتات النبي ج في الصلاة، وتكذيب ابن عمر س لأبي هريرة س في مسألة الوتر، وتكذيب عائشة ك لابن عمر ش في مسألة عدد عمر النبي ج، وأن الميت يعذب ببكاء أهله عليه. إلى غير ذلك ولم يقصد به الكذب الحقيقي.

2= مثال: المنكر، وهذه الكلمة يقصد بها: خلاف المعروف، أو الغريب والفريد، وقد يقصد بها تعجب الفطنة، كما قال ابن المديني ليحيى بن سعيد القطان: إن عبد الرحمن بن مهدي يثبت القاسم بن الفضل، وقال: "كان منكرا وجعل يثني عليه"[61]. وقال أبو داود: "كان صاحب حديث، وقال يحيى القطان: كان قاسم منكرا، وقال أبو داود: يعني: من فطنته"[62]. ومن هنا يظهر أنه لم يقصد

بهذا معنى الاصطلاحات التي تفرد الضعيف عن الثقة، بل يقصد به ثناء على فطنته.

ثانيا: اختلاف اصطلاحات الناقد الواحد على الراوي المتفرد المختلف فيه، فيرجح قوله الأخير على قوله الأول

إذا تبين تغير اجتهاد الإمام الناقد في الحكم على الراوي، فغالب العمل على قوله المتأخر، لأن تغيره يدل على زيادة العلم بذلك الراوي، أو زيادة المعرفة على رواياته، فتغير حكمه عليه، كما قال عباس الدوري في ترجمة ثواب بن عتبة: "سمعت يحيى بن معين يقول: شيخ صدق، فإن كنت كتبت عن أبي زكريا (يحيى بن معين) فيه شيئا، أنه ضعيف، فقد رجع أبو زكريا، وهذا هو القول الأخير من قوله"[63]. والقول الأخير أقرب إلى الصواب. وأما إذا لم يتبين تغير اجتهاد الناقد، ففرق بين ما هو قوله المطلق وما هو قوله النسبي، أو الترجيح بينهما بالقرائن.

ثالثا: لا يأخذ مصطلحات الناقد على الراوي المتفرد المختلف فيه حين يقرن بالآخر في الحكم.

إذا حكم الناقد على الراوي مطلقا، وهذا الحكم يحكم على مرتبة الراوي على الصفة العامة، فصحيح. وأما إذا قارنه بغيره، ويحمل هذا الحكم نسبة إلى الذي قارن به، وهذا الحكم لا يأخذه إلا إذا لم يوجد غيره. ومثال ذلك، سئل ابن معين: "أيما أحب اليك موسى بن عبيدة الربذى أو محمد بن إسحاق؟ فقال محمد بن إسحاق. (كأنه يوثقه)، وحين لم يقرن بغيره وقال مرة أخري: ليس بذاك هو ضعيف[64]. وسأل عثمان الدارمي عن يحيى بن معين عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه: "كيف حديثهما؟ فقال ليس به بأس. قلت هو أحب إليك أو سعيد المقبري فقال سعيد أوثق والعلاء ضعيف"[65]. وهذه الحيثية تدل على الحكم المقارن بغيره حكم نسبي لمن قارنه، وليس الحكم عام، لذا لا يأخذ به في الحكم العام على رواية الراوي المتفرد المختلف فيه.

رابعا: ألا يكون مصطلحات الناقد علي الراوي المتفرد المختلف فيه حين يمزح مع غيره بلا قصد الحقيق

قد جاء القصة المعروفة في تسمية ابن جرير غندر المحمد بن جعفر الهذلي مزحا، حيث يملل من كثرة شغبه. وفي الحقيقة أن محمد بن جعفر من رجال الصحيحين ثقة. وهذا التسمية تسمية مازحا، ولم يؤثر هذا الاسم في صحة الحديث[66]. وكما قال جعفر بن محمد الصائغ: "اجتمع علي بن المديني، وأبو بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن حنبل، وعفان بن مسلم فقال عفان: ثلاثة يضعفون في ثلاثة، علي بن المديني في حماد بن زيد وأحمد بن حنبل في إبراهيم بن سعد، وأبو بكر بن أبي شيبة في شريك. قال علي بن المديني: ورابع معهم. قال: من ذاك؟ قال عفان في شعبة. قال عمر بن أحمد: وكل هؤلاء أقوياء ليس فيهم ضعيف، ولكن قال هذا على وجه المزاح"[67]. وقال الذهبي: "هذا منهم على وجه المباسطة، لأن هؤلاء من صغار من كتب عن المذكورين"[68]. ومن هنا نعرف أن صيغة التحمل والأداة من أهم الأمانات في الدين، ولابد من وضعها في المكان المناسب أو المرتبة اللائقة. إذا كان أحد لم يبذل جهوده، ولم يجمع الطرق، ولم يقارن بين الروايات، لم يسبر في الرواة ولم تعمق في البحث، فلا يستطيع أن يحكم على الرواة حكما صحيحا، ولا يجد حلاوة علل الحديث، التي ميزهم الله بها عن علوم الآخرين.

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية على الراوي المتفرد المختلف فيه نموذجا:

«جابر بن يزيد الجعفي» إن جابر بن يزيد الجعفي قد وقع فيه الاختلاف كثيرا في حكمه جرحا وتعديلا، وفمنهم من وثقه، وقال هو من أورع أهل الحديث، وأصدق الناس وأوثق الناس. ومنهم من صدقه وقال: هو صدوق في الحديث. ومنهم من ضعفه قال: ضعيف. ومنهم من كذبه وقال عنه كذاب وأكذب الناس. وكيف يكون جمع الحكم توثيقا وتجريحا من أعلى درجة أصدق الناس إلى أدناها درجة أكذب الناس على الرجل الواحد؟ بعد أن بينت قواعد الحكم على الراوي المتفرد المختلف فيه، سأطبق هذه القواعد على الراوي: جابر بن يزيد الجعفي نموذج مع تطبيق بعض القواعد عليه إن شاء الله تعالى.

المطلب الأول: اسمه الكامل: هو جابر بن يزيد بن الحارث بن عبد يغوث بن كعب بن الحارث بن معاوية بن وائل بن مرئي بن جعفي الجعفي، أبو عبد الله، ويقال: أبو يزيد، ويقال: أبو محمد الكوفي تابعي، روى عن: الحارث بن مسلم، وخيثمة بن أبي خيثمة البصري، وزيد العمي، وسالم بن عبد الله بن عمر، وطاووس بن كيسان، وعامر بن شراحيل الشعبي، وأبي الطفيل عامر بن واثلة الليثي الصحابي، وغيرهم. روى عنه إسرائيل بن يونس وزهير بن معاوية، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وسلام بن أبي مطيع، وشريك بن عبد الله، وشعبة بن الحجاج ومسعر بن كدام، ومعمر بن راشد وغيرهم [69]. مات سنة ثمان وعشرين ومائة [70].

المطلب الثاني: أسباب التضعيف: 1-كذبه على الله ورسوله صلى الله عليه وسلم.

أورد أقوال العلماء حسب تاريخ وفياتهم، لكي أبين مَن هو أقرب منه وأعلم منا به حالا، حتى يرجح بين أقوالهم بالقرائن زمنا وحالا.

قال الشعبي (105ه): "يا جابر! لا تموت حتى تكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إسماعيل: ما مضى الايام والليالي حتى اتهم بالكذب" [71]. قال ثعلبة: "قال ليث بن أبي سليم (148ه) لا تأت جابرا الجعفي فإنه كذاب" [72]. قال أبو حنيفة (150ه) يقول: "ما لقيت فيمن لقيت أكذب من جابر الجعفي ما أتيته بشيء قط من رأي إلا جاءني فيه بحديث" [73]. وقال إبراهيم بن زياد (228ه): "والله لا يموت حتى يكذب على الله وعلى رسوله" [74]. هذا هو أشد الأسباب لرد روايته، لأن الكذب يخل في أهم شرط لقبول الرواية، ألا وهو العدالة. فلذلك نرد روايته بلاشك، إلا أن هناك شيء يحتاج إلى ملاحظة فيه، هل فترة الكذب من بداية أمره أم من آخر أمره، عند ما سبرنا كلام العلماء نجد أن احتمال الكذب يقع في آخر عمره غالبا، وهذا يظهر من قول الشعبي وإبراهيم بن زياد وإسماعيل. ولو كان هذا الافتراض قريبا صحيحا لكان كذبه في آخر عمره، فيكون بداية روايته تحتاج إلى تحقيق واعتبار فيه.

2-التشيع [75] والرافض [76] والرجعة: عند جابر الجعفي بعض البدع، وقد اختلف الأئمة في قبول روايتهم، في الحقيقة أن البدعة لم يتأثر كثيرا في الرواية، كما ذكر الإمام الذهبي في سيره، أن بدعة القدر، والاعتزال، والتجهم، والرفض، إذا علم صدقه في الحديث وتقواه في الرواية، ولم يكن داعيا إلى بدعته، فالذي عليه أكثر العلماء على قبول روايته، والعمل بحديثه [77]. إلا إذا كان المبتدع

یدعوإلی بدعتہ، أوبدعتہ یدعوإلی حل التکذیب، أوبدعتہ تخالف أمرا متواترا من الشرع، معلوما من الدین بالضرورۃ، أواعتقد عکسہ[78]. فحینئذ لا یستساغ بروایۃ عنہ. وأما القول في بدعۃ جابر الجعفي: فقال زائدۃ بن قدامۃ (162ھ) "أما جابر الجعفي فکان واللہ کذاب یؤمن بالرجعۃ"[79]. قال أیضا: "جابر الجعفي رافضي یشتم أصحاب النبي علیہم السلام، وأمرنا زائدۃ أن نترک حدیثہ"[80]. وقال جریر بن عبد الحمید (188ھ): "لقیت جابر بن یزید الجعفي فلم أکتب عنہ. کان یؤمن بالرجعۃ"[81]. قال حدثنا سفیان ابن عیینۃ (198ھ): "سمعت رجلا سأل جابرا عن قولہ {فلن أبرح الأرض حتی یأذن لي أبي أو یحکم اللہ لي وھو خیر الحاکمین} [یوسف: 80] قال جابر: لم یجئ تأویل ھذہ الآیۃ بعد، قال سفیان: وکذب. قال الحمیدي فقلنا لسفیان وما أراد بھذا؟ فقال: إن الرافضۃ تقول: إن علیا في السحاب فلا یخرج مع من خرج من ولد حتی ینادي مناد من السماء، یرید أن علیا ینادي من السحاب: اخرجوا مع فلان، یقول فھذا تأویل ھذہ الآیۃ، وکذب، ھذہ کانت في إخوۃ یوسف"[82]. قال سفیان أیضا: "کان الناس یحملون عن جابر قبل أن یظھر فلما أظھر ما أظھر اتھمہ الناس في حدیثہ وترکہ بعض الناس، فقیل لہ: وما أظھر؟ قال: الإیمان بالرجعۃ. وکذا قال ابن عیینۃ: أتیت جابر الجعفي فسمعت منہ ذاک الکلام یعني الإیمان بالرجعۃ"[83]. قال العجلي (261ھ): "کان ضعیفا یغلو في التشیع وکان یدلس"[84]. قال ابن حبان (354ھ): "وکان سبئیا من أصحاب عبد اللہ بن سبأ وکان یقول إن علیا علیہ السلام یرجع إلی الدنیا"[85]. الحکم علی روایۃ المبتدعین لھا شروط وضوابط، فلا نردھا مطلقا ولا نقبلھا مطلقا، کما درسنا، وقال المنذري: "وقد اختلف أھل العلم في أھل البدع کالقدریۃ، والرافضۃ، والخوارج: فقالت طائفۃ: لا یحتج بحدیثھم جملۃ. وذھبت طائفۃ إلی قبول أخبار أھل الأھواء الذین لا یعرف منھم استحلال الکذب، ولا الشھادۃ لمن وافقھم بما لیس عندھم فیہ شھادۃ. وذھبت طائفۃ إلی قبول غیر الدعاۃ من أھل الأھواء، فأما الدعاۃ فلا یحتج بأخبارھم. ومنھم من ذھب إلی أنہ یقبل حدیثھم إذا لم یکن فیہ تقویۃ لبدعتھم"[86]. وأما حال جابر الجعفي، قد ثبت لہ بدعۃ التشیع والإیمان بالرجعۃ في کلام العلماء، ولکن ھل ھو بلغ إلی حد الذي یرد روایتہ مطلقا أم لا؟ بعد ایراد الأقوال علیہ یظھر أن أقرب الصواب لم یبلغ برد روایتہ مطلقا، کما قال سفیان: کان الناس یحملون عن جابر قبل أن یظھر فلما أظھر ما أظھر اتھمہ الناس في حدیثہ وترکہ بعض الناس. وبمعنی أن قبل أن یظھر ما أظھر کان روایتہ تروي بین الناس. حتی بعد ظھر، وترکہ بعض الناس وبعض الناس لم یترک لمن کان لہ تمییز في روایتہ. فلو افترضنا أن نترک روایتہ مطلقا لکان خسارۃ للأمۃ کما قال وکیع: "لولا جابر الجعفي لکان أھل الکوفۃ بغیر حدیث، ولولا حماد لکان أھل الکوفۃ بغیر فقہ"[87]. ثم الذین تکلموا أنہ: یشتم أصحاب النبي علیھم السلام أو وکان سبئیا، فلم أقف علی روایۃ في ذلک، ولعل یحتاج إلی التوسع الأکثر في موضوعہ.

3-وعندہ کذا وکذا ألف حدیث: وھذا أیضا من أسباب تضعیف أحادیثہ، ولکن ھذا السبب أخف من الأولین، لأن ھذا الکلام یظھر فیہ مبالغا في الروایۃ، لم یتق في الروایۃ ویتباھی بہ بین الناس بکثرۃ العدد فقط، وھذا الصفۃ قد یکون ذما في عدالۃ الراوي.

كما قال جابر الجعفي (128ه): "دخلت على أبي جعفر قال: فسقاني في قعب جيشاني حفظت به أربعين ألف حديث"[88].
قال أبو يحيى الجماني سمعت أبا حنيفة (150ه) يقول: "وزعم أنه عنده كذا وكذا ألف حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينطق بها"[89]. قال أبو الوليد الطيالسي يقول سلام بن أبي مطيع (164ه) "يقول سمعت جابر الجعفي يقول عندي خمسون ألف حديث لم أحدث منها بشيء"[90]. قال أبو سلمة عن سلام بن مسكين (167ه) "قال لي جابر الجعفي عندي خمسون ألف باب من العلم لم أخبر بشيء منها قال فذكرت ذلك لأيوب فقال أما هو الآن فكذاب"[91]. قال عبد الرحمن بن مهدي (198ه) "ألا تعجبون من سفيان بن عيينة لقد تركت جابر الجعفي يقوله لما حكى عنه أكثر من ألف حديث ثم هو يحدث عنه"[92]. قال زهير بن معاوية أبا خيثمة (173ه): "سمعت جابر بن يزيد يقول عندي خمسين ألف حديث ما حدثت فيها بحديث فحدثنا يوما بحديث فقال هذا من الخمسين ألف"[93]. قال أيضا: "كنا جلوسا عند جابر الجعفي فأقبل سفيان الثوري فقال لنا جابر زعم أن سعيد بن مسروق هذا أنه سمع مني عشرة آلاف حديث"[94]. يقول الجراح بن مليح (176ه): سمعت جابرا يقول: "عندي سبعون ألف حديث عن أبي جعفر عن النبي عليه السلام كلها"[95]. قال عبد الرحمن بن شريك بن عبد الله يقول "كان عند أبي (177ه) عشرة آلاف مسألة عن جابر الجعفي"[96]. هذه الكلام لا شك فيه جزء من الكذب، لأنه ادعى أن عنده آلاف أحاديث، لعله يريد أن يشتهر بين الناس بكثرة الحديث. ولكن بهذا السبب لم يكن تكذيبه كذبا مطلقا، لأن كثير من أئمة الحديث حفظوا الحديث أكثر منه، ولكن السبب المهم الذي اتهم به من كثرة حديثه هو أنه قال: دخلت على أبي جعفر قال: فسقاني في قعب جيشاني حفظت به أربعين ألف حديث. فبهذا كثير العلماء جرحوه لأن هذه الصفة من صفات الكذب والافتراء. ثم بعد هذا يبقى حقيقة الأمر، هل هو روي هذه الأحاديث المدعية أم لا، قال سلام بن أبي مطيع: يقول جابر عنده خمسون ألف حديث لم أحدث منها بشيء. وقول زهير أنه سمعه يقول عنده خمسين ألف حديث ما حدث فيها بحديث فحدث يوما بحديث فقال هذا من الخمسين ألف. ومن هذا الكلام نفهم أنه لم يرو من هذه الأحاديث المدعية أو روي منها قليلا جدا، إذن نستطيع أن نقول إنه قد بالغ كلامه في كثرة الحديث، ولكن لم يرو منه شيئا أو إلا قليلا، لذا برئنا من هذه الأحاديث المزعوم فيها. وخاصة قول عبد الرحمن بن مهدي: ألا تعجبون من سفيان بن عيينة لقد تركت جابر الجعفي يقوله لما حكى عنه أكثر من ألف حديث ثم هو يحدث عنه. وهذا القول يدل على أن ابن عيينة ما زال يروي عنه مع هذا الادعاء، ثم هو يميز من حديثه وينتقى منه.

بعد ما بيان أسباب تضعيف جابر الجعفي، نأتي إلى أقوال العلماء فيه تعديلا وتجريحا، ورتبت أقوال العلماء حسب سنة الوفاة، لكي نعرف من هو معاصر له ومن هو متأخر عنه، وما الفرق بين أقوالهم توثيقا وتضعيفا، وما هو القول الأقرب الأرجح.

المطلب الثالث: الأئمة الذين وثقوه وصدقوه: من قواعد الجرح التعديل أن قول التعديل لا يحتاج إلى المفسر، لأن هذا يطول فيه الكلام والتفصيل، لذا يختصر على أقوال التوثيق على ما يلي: حدثنا شعبة، قال: "رأيت زكريا بن أبي زائدة (148ه) يزاحمنا عند جابر

فقال لي الثوري نحن شباب هذا الشيخ مايزاحمناها هنا"[97]. وابن عدي في الكامل من طريق شعبة قال: قال شعبة (160ھ): "جابر الجعفي صدوق في الحديث"[98]. قال أيضا: "ذاكرت الحجاج أمر جابر الجعفي فقال إن كان لظاهرا"[99]. قال رجل لشعبة يا أبا بسطام جابر؟ فقال: "جابر كان جابر إذا قال: حدثنا وسمعت فهو من أوثق الناس"[100]. حدث ابن علية عن شعبة "أن جابرا لم يكن يكذب"[101]. قال سفيان الثوري (161ھ) لشعبة "فإن تكلمت في جابر الجعفي لأتكلمن فيك"[102]. قال أيضا: "كان جابر ورعا في الحديث، مارأيت أورع في الحديث من جابر". وقال أيضا: "إذا قال جابر: حدثنا وأخبرنا – فذك"[103]. قال زهير (173ھ): "كان جابر إذا قال سمعت أوسألت فهومن أصدق الناس"[104]. وقال وكيع (196ھ): "مهماشككتم في شيء فلا تشكوا أن جابربن يزيد أبا محمد الجعفي ثقة"[105]. هؤلاء الأئمة الكبار الذين عاصروا ورووا عنه وثقوه بصيغة المبالغة وأعلى التعديل، هذا يدل على أن مكانته في السنة والرواية في ذلك الوقت. حتى أن أحدهم يدافع عنه دفاعا شديدا كما قال سفيان لشعبة، هما إمامان جبلان في السنة والعلل، وبسببه نشأ الاختلاف بينهما ومتشاجرا ومتدافعا، وهذا الخلاف قد يكون شعبة أطلع على شيء من المنكر لم يطلع الثوري عليه، أو يكون الثوري وجد شيئا من الفضل لم يجده شعبة. والخلاصة: من النظرة في التاريخ نجد أن هذا الخلاف وقع في الفترة الثانية من القرون المفضلة التي لم ينتشر فيها المنكر والكذب، والناس يتنافسون في رواية ويتشاغلون في الرحلة والطلب. وجابر الجعفي في هذا الوقت وقت الرشد والنشاط في عمره، ويشارك في الرواية والدراية، ولم يظهر منه شيئا إلا اخيرا.

المطلب الرابع: الأئمة الذين ضعفوه وتركوه وكذبوه: العلماء الذين ضعفوا جابر الجعفي كثيرا، ومنهم من جرحه جرحا مبهما ومنهم من جرحه مفسرا، ومنهم من عاصره ومنهم تأخر عنه، والترجيح بين أقوالهم سيضبط بعض القواعد التي ذكرناها من قبل، وأحاول أن نصل إلى الحكم الأقرب عليه وأوضع النتيجة من خلال المراحل التالية:

المرحلة الأولى: الأئمة القدماء الذين عاصروه، وبعضهم رووا عنه فكلامهم عليه لم تظهر شديدًا عليه، وغالبهم ينهون عن رواية عنه. ونقول احتمالا هذا الفترة هي بداية الفترة التي ظهر منه بدعة العقدية وقوله بالرجعة. والناس يحذرون منه. وبعضهم مازال يروي عنه ولكن مع التمييز. قال وكيع: قيل لشعبة تركت رجالا كثيرا ورويت عن جابر الجعفي قال روى أشياء لم أصبر عنها[106]. كما جاء أقوال العلماء على مايلي: وقال أبو معاوية: سمعت الأعمش (148) يقول: "أليس أشعث بن سوار سألني عن حديث؟ فقلت: لا، ولا نصف حديث. أليس أنت الذي تحدث عن رجل عن جابر الجعفي"[107]. قال ليث (148): لا "تقربن جابر الجعفي، ولا تسمع منه"[108]. جاء رجل إلى أبي حنيفة (150) فقال ماترى في الأخذ عن الثوري فقال "أكتب عنه ما خلا حديث أبي إسحاق عن الحارث عن علي وحديث جابر الجعفي"[109]. قال شعبة (160): "لا تنظرون إلى هؤلاء المجانين الذين يقعون في جابر هل جاء كم من أحد لم يلقه"[110]. قال يحيى بن يعلى المحاربي: "طرح زائدة (ابن قدامة 160) حديث جابر الجعفي"[111].

قال الربيع بن المنذر: لسفيان الثوري (161): "اتق الله يا سفيان ولا ترو عن جابر شيئا"[112]. قال ابن أكثم الخراساني

لسفیان(161): "أرأیت یا أبا محمد الذین عابوا علی جابر الجعفي قولہ: حدثني وصي الأوصیاء؟ فقال سفیان: ھذا أھونہ"[113]. قال جریر (بن حازم 170ہ): "أدرکت جابرا الجعفي وطلبت الحدیث، وھو حي فلم أستحل أن أسمع منہ"[114].

قال أبو الأحوص (سلام بن سلیم 179ہ): "کنت إذا مررت بجابر الجعفي سألت ربي العافیۃ"[115].

والمرحلۃ الثانیۃ: ھي مرحلۃ أواخر عمر جابر الجعفي، وقد ظھر فیھا ما ظھر منہ، والکلام في ھذا المرحلۃ أشد من کلام في المرحلۃ الأولی، ومصدر الکلام غالبا بعد إظھار بدعتہ وقولہ بالرجعۃ، وعرف بین الناس ببدعتہ، کما العادۃ، والکلام یشتد علیہ. کما قال سفیان (161ہ) "وإذا قال جابر: قال فکأنہ یدلس"[116]. قال ابن عیینۃ، (107-198ھ): "دخلت علی جابر فسألني عن شيء من أمر الکھنۃ"[117]. "کنت معہ في بیت فتکلم بکلام ینقض البیت أو کاد ینقض أو نحو ھذا"[118]. ھذہ بدایۃ إظھار بدعتہ بین الناس، قول ابن عیینۃ أیضا: "سمعت من جابر الجعفي کلاما بادرت خفت أن یقع علینا السقف. وفي روایۃ کنا فوق منزل جابر الجعفي فتکلم بشيء فنزلت أنا قد خفت أن یقع علی السقف"[119]. وتاریخ الوفیات یدل علی أن ابن عیینۃ أدرک جابر في أواخر عمرہ. وقال الذھبي في ترجمۃ ابن عیینۃ: ھو طلب الحدیث وھو غلام، ولقي الکبار من العلماء، وسمع الحدیث من قاسم الرحال في سنۃ عشرین ومائۃ وغیرھم من الحفاظ[120]. لو افترضنا أن ابن عیینۃ بدأ الطلب في ھذہ السنۃ، ولقي جابر یکون في أخر سبع سنوات من عمرہ. ففي ھذہ الفترۃ بدأ الناس یترکوا أحادیثہ وطرحوہ. ھنا یجدر بالذکر ھل ترکوہ کلیا أم ترکوہ جزیئا الذي ظھر فیھا شیئا؟ فالجواب الأقرب إلی الصواب أنھم ترکوہ جزاء منہ. سأبین بعد ذلك... إن شاء اللہ. وھذہ ھي أقوال العلماء في ھذہ الفترۃ. کان یحیی بن سعید (198ہ) وعبد الرحمن بن مھد (198ہ) "لا یحدثان عن جابر الجعفي وکان عبد الرحمن یحدثنا عنہ قبل ذلك ثم ترکہ"[121].

قال یحیی بن معین (233ہ): "جابر الجعفي لا یکتب حدیثہ ولا کرامۃ"[122]. قال أحمد (241ہ): "ترك یحیی القطان جابر الجعفي وحدثنا عنہ ابن مھدي، حدثنا عن سفیان وشیبان عن جابر ثم ترکہ بأخرۃ وترك یحیی حدیث جابر بأخرۃ"[123].

في ھذہ المرحلۃ تبین أن الأئمۃ کانوا یروون عنہ، ثم بعد ما تغیر بأخرۃ، ترکوا الروایۃ عنہ، کما ظھر ذلك من قول سفیان وشیبان وابن مھدي ویحیی، ومن ثم یدل علی أن روایتہ قبل تغیرہ کانت صالحۃ أو محفوظۃ عندھم.

المرحلۃ الثالثۃ: الذین جاءوا بعد وفاۃ جابر الجعفي، أولئك الذین رووا عن شیوخھم عنہ، ثم سبروا روایاتہ، وفحصوا أحادیثہ، وقارنوھا علی الثقات، فوجدوا عندہ کثیر من الروایات المخالفات أو الغرائب کان شیوخھم لم یترکھا عنہ کلیا، بل یروونھا إما لبیان عللھا وضعفھا وإما لتوفر الأبواب أو إما لکثرۃ الروایۃ فقط، والروایات الضعیفۃ منھم من حکموا علیہ بالضعیف أو الضعیف جدا والکذب. منھم من ترکوہ کما یلي: قال ابن سعد (230ہ): "وکان ضعیفا جدا في رأیہ وحدیثہ"[124]. قال عثمان بن سعید الدارمي لیحیی بن معین (233ہ) "فجابر الجعفي لم یضعف قال یضعفونہ"[125]. وقال أیضا: "جابر الجعفي ھو ضعیف"[126]. ال المیموني لأحمد (241): "قلت: جابر الجعفي؟ قال لي: کان یری التشیع. قلتُ: یتھم حدیثہ بالکذب؟ فقال لي: من طعن فیہ، فإنما یطعنُ بما

يخاف من الكذب. قلت: الكذب، فقال: إي والله وذاك في حديثه بين، إذا نظرت إليها"[127]. قال ابن المثنى(252): "ما سمعت يحي، ولا عبد الرحمن حدثا عن جابر الجعفي شيئا قط، وفي رواية وكان عبد الرحمن قبل ذلك يحدثنا عنه ثم تركه"[128]. قال البخاري (256) "جابر بن يزيد الجعفي تركه يحي بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وقال يحي بن سعيد تركنا جابر قبل أن يقدم علينا الثوري"[129]. قال الجوزجاني(259): جابر بن يزيد كذاب[130]. قال مسلم (261ه): متروك الحديث[131]. قال أبو زرعة(264ه): جابر الجعفي لين[132]. قال أبو حاتم (277ه): جابر الجعفي يكتب حديثه على الاعتبار ولا يحتج به[133]. قال النسائي(303ه): متروك كوفي[134]. قد يكون الناس ذهبوا إلى توثيقه بسبب أن الأئمة الثقات رووا عنه هذا وهو اعتمد توثيقه. قد رد ابن حبان هذا القول حيث قال: "فإن احتج محتج بأن شعبة والثوري رويا عنه فإن الثوري ليس من مذهبه ترك الرواية عن الضعفاء بل كان يؤدي الحديث كما سمع، لأن يرغب الناس في كتابة الأخبار ويطلبوها في المدن والأمصار وأما شعبة وغيره من شيوخنا فإنهم رأوا عنده أشياء لم يصبروا عليها وكتبوها ليعرفوها فربما ذكر أحدهم عنه الشيء بعد الشيء على جهة التعجب فتداوله الناس والدليل على صحة ما قلنا أن محمد بن المنذر قال ثنا أحمد بن منصور ثنا نعيم بن حماد قال سمعت وكيعا يقول قلت لشعبة ما لك تركت فلانا وفلانا ورويت عن جابر الجعفي؟ قال روى أشياء لم نصبر عنها. حدثنا بن فارس ثنا محمد بن ارفع قال رأيت أحمد بن حنبل في مجلس يزيد بن هارون ومعه كتاب زهير عن جابر وهو يكتبه فقال يا أبا عبد الله تنهوننا عن حديث جابر وتكتبونه قال نعرفه."[135]

والكلام الوسط في هذه المراحل أننا لا نرد حديثه كليا ولا نأخذه كليا، بل نقارنه بالثقات، واختار الصحاح. إذا رددنا أحاديثه مطلقا فقد ظلمناه، لأن مكانته في الحديث كانت مرتفعة، كما وثقوه المعاصرون، وخاصة التي تتعلق رواية الكوفيين كما قال وكيع، وهو متقدم، لولا جابر لكان أهل الكوفة لا علم له في الحديث. وإذا أخذنا أحاديثه كليا فقد كلفناه فوق علمه رحمه الله تعالى، وهو أحوج إلى أن نبين صحيحه من سقيمه، وصدقه من بدعته وكذبه، وندعوله بالمغفرة والرحمة.

المطلب الخامس: إحصاء الأحاديث التي رواها جابر الجعفي رحمه الله: إن جمع الأحاديث مع مقارنتها بالمرويات هي من أصح الطرق التطبيقية، وأقوى دليل على الراوي حكما من حيث القبول والرد، فلا ضرر ولا ضرار.

أولا: حاولت جمع أحاديثه في مسند الإمام أحمد، لأن مسنده من أقدم المسانيد أقدم وأشمل وأكثر عددا، وجدت فيه 48 حديثا من روايته، وثم جمعت حكم المحقق الشيخ: شعيب الأرنؤوط من طبعة المؤسسة الرسالة، فقد حكم الشيخ على 12 حديثا بالصحة، لأن فيها متابعات قوية، وفيها 6 أحاديث حكم عليها بأنها صحيحة لغيرها، وحديثان حكم عليها بالحسن، و 10 أحاديث حكم عليها بأنها حسن لغيرها. ومنها 18 حديثا حكم عليها بالضعف، وهذه النسبة نجد تقريبا ثلثي الأحاديث منها المقبولة. وثلث واحد تقريبا مردود. وهذا العدد من روايات الإمام الكبير أحمد، الذي كان إذا سئل عن جابر فقال: أي هو الكذب، فقال: إي والله وذاك في حديثه بين، إذا نظرت إليها. وكيف يكون هو كذّبه ثم يروى عنه عددا كثيرا؟ وأكثر عدد هي رواية من المقبولين، لا شك أن

هذا يدل على خبر علم جابر الجعفي ومكانته في الحديث.

ثانيا: جمعت رواياته من السنن الأربعة: سنن أبي داود: واحد، رقم الحديث (1036)، وقال أبو داود: وليس في كتابي عن جابر الجعفي إلا هذا الحديث[136]. وحكم الشيخ الألباني والشيخ الأرناؤوط بصحته، والنسائي لم يروعنه. والترمذي: 4 أحاديث حكم الشيخ الألباني على اثنان منها بصحة (945، 1472) واثنان بالضعف (206، 3830). وابن ماجه: 16 حديثا، أربعة أحاديث (1193، 1194، 1208، 1802) حكم الشيخ الألباني والشيخ الأرناؤوط بالصحة، وحديثان (2341، 3905) بصحيح لغيره، واحد (850) بحسنها، وواحد (2248) بحسن لغيره. وباقي 8 أحاديث (356، 727، 1193، 1224، 1911، 2241، 2667، 3146) بضعفها و 3 منها ضعيف جدا. ومن إحصاء أحاديثه في السنن، نجد أن أكثر من نصف أحاديثه مقبولة، وهذا يدل على أن رواياته لم تكن مردودة مطلقا، ولو نأخذ حكم التجريح عليه مطلقا، وترد رواياته مطلقا لذهب بعض العلم وروايات الكوفيين، وكذلك حكم على كل الراوي المتفرد المختلف فيه يحتاج إلى تفصيل الأقوال وتفريق الأحوال وترجيح بالقرائن. وقد أوردت كتب التراجم والعلل رواياته كثيرا، منها الأحاديث الضعيفة والمعللة، ثم بين الأئمة ضعفها وبدعتها، ويجب عليها الحذر، مثال من ذلك: قال العقيلي من طريق: "سفيان بن عيينة، يقول: قال جابر: «عليّ دابة الأرض»"[137] وقال ابن عدي: "من طريق ابن عيينة يقول تركت جابر الجعفي وما سمعت منه، قال دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم عليا يعلمه ما يعلمه ثم دعا علي الحسن فعلمه ما يعلم ثم دعا الحسن الحسين فعلمه ما يعلم، حتى بلغ جعفر بن محمد قال فتركته لذلك ولم أسمع منه"[138]. وقال أيضا من طريق: "سفيان الثوري يقول: سمعت جابر الجعفي يقول انتقل العلم الذي كان في النبي صلى الله عليه وسلم إلى علي ثم انتقل من علي إلى الحسين بن علي ثم لم يزل حتى بلغ جعفر بن محمد قال وقد رأيت جعفر بن محمد"[139]. ومن طريق: "شريك، عن جابر، عن عكرمة، عن ابن عباس، أن النبي صلى الله عليه وسلم أتي بجيفة في غزوة الطائف فجعلوا يضربونها بالعصا ويرون أنها ميتة فقال النبي صلى الله عليه وسلم ضعوا فيها السكين واذكروا اسم الله وكلوا"[140]. إلى غير ذلك... ومنها الحسن والمقبول، كما قال ابن عدي من طريق: "أبي حمزة عن جابر الجعفي، عن عكرمة، عن ابن عباس، وابن عمر وأبي هريرة ش قالوا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا يزني الزاني حين يزني، وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق، وهو مؤمن الحديث"[141]. ومن طريق: "الحسن بن صالح، عن جابر، عن أبي الزبير عن جابر س عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من كان له إمام فقراءة الامام له قراءة"[142]. وقال أيضا من طريق: "شريك، عن جابر، عن ابن سابط عن جابر بن عبد اللهس، قال: سمعت رسول الله ج يقول الحسين سيد شباب أهل الجنة"[143]. وغير ذلك. وأما القواعد العامة أن الجرح المفسر يقدم على التعديل المبهم، قد جرحه كثير من الأئمة جرحا مفسرا بالبدعة أو الكذب، أو التشيع. فنقول:

أولا: من قواعد الجرح والتعديل: ليس كل الضعفاء يرد روايته وليس كل الثقات يقبل رواته، وهذه القاعدة تظهر من دراسة روايات كتب الصحيحين والسنن والمسانيد، كما أن إمام البخاري: ومسلم: ، يروي عن بعض الضعفاء في صحيحهما، وهذا لا إشكال

فيه، لأنهما أعلم من أحوال هؤلاء الضعفاء وينتقي منهم ما صح عنده أو أخذ من كتابه الأصل. قد يكون الراوي الضعيف في حال دون حال، أو في شيخ دون شيخ، أو في بلد دون بلد، أو في حديث معين دون أحاديث أخر، مثل هذه أنواع التضعيف، فلا يجوز أن نرد مروياته جميعا حينئذ، بل نقبل حديثه الذي تبين لنا أنه ضبطه وحفظه أو من كتابه، ونرد حديثه الذي تبين لنا أنه أخطأ فيه، ونتوقف فيما لم يتبين لنا حاله، وهكذا هو حكم التعامل مع جميع مرويات الرواة الضعفاء، وليس كما يقال إن الراوي الضعيف ترد جميع مروياته. لو نرد رواية الضعفاء مطلقا لتركنا علما كثيرا. ومن هؤلاء الضعفاء من جُرح مفسرا في الصحيحين، مثل: إسماعيل بن أبي أويس، ومصعب بن شيبة ونحوهما، وكذلك أننا قد نرد روايات الثقات إذا تبين أنهم لم يضبطوا الرواية أو لم يحفظوا هذا الحديث المعين، أو خالفوا فيه من هو أوثق منهم. فحينئذ لا يقبل روايات هؤلاء الثقات. ثانيا: ومن قواعدها أن ترجح أقوال المعاصرين على من تأخر عنه الراوي المختلف فيه. وأقوال الأئمة المعاصرين على جابر الجعفي، لم يكن شديدا عليه، مع أنهم أعرفه. ثالثا: من القواعد أن ترجح روايات المتغير قبل تغييره على بعد تغييره. وأقوال قبل تغييره غالبها على توثيقه. رابعا: المقارنة بين الروايات هي أقوى الدلائل على الراوي، هل تقبل رواياته أو ترد رواياته، وقد مر بنا دراسة مقارنة رواياته من قبل. ومن أظهر القواعد أن روايات الضعفاء لا ترد مطلقا لأن الحديث الحسن لغيره أصله ضعيف، ولكن مع المتابعات والشواهد يرتقي إلى الحسن لغيره.

المطلب السادس: نتيجة الكلام في روايات جابر بن يزيد الجعفي: ويتضح مما سبق أن رواية جابر الجعفي لها وعليها كما ذكر ذلك ابن عدي في كامله، وقوله يؤكد على قولنا في جابر الجعفي، حيث قال: "ولجابر حديث صالح وقد روى عنه الثوري الكثير، وشعبة أقل رواية عنه من الثوري وحدث عنه زهير وشريك وسفيان والحسن بن صالح، وابن عيينة وأهل الكوفة وغيرهم وقد احتمله الناس ورووا عنه وعامة ما قذفوه أنه كان يؤمن بالرجعة. وقد حدثه عنه الثوري مقدار خمسين حديثا ولم يتخلف أحد في الرواية عنه ولم أر له أحاديث جاوزت المقدار في الإنكار، وهو مع هذا كله أقرب إلى الضعف منه إلى الصدق"[144].

وأخلص أخيرا النقاط التالية:

1=تقبل رواية جابر الجعفي إذا كانت لها متابعات معروفة وشواهد مقبولة.

2=تقبل روايته إذا لم تخالف روايات الثقات المشهورة.

3=تقبل روايته إذا ثبتت أن روايته رويت قبل تغيير بأخرة.

4=تقبل روايته إذا كانت من روايات الثوري عنه غالبا.

5=ترد روايته إذا كانت روايته مؤيدة إلى بدعة التشيع مثل عقيدة الرجعة.

6=ترد روايته إذا كانت روايته فيها أمور مثل الكهانة.

7=ترد روايته إذا كانت روايته فيها تهمة بالكذب.

8=تردروایتہ إذاکانت روایتہ فیہاتنقص للصحابۃ.

الخاتمۃ وفیہاأھم النتائج والتوصیات

توصل الباحث إلی أھم النتائج والتوصیات التالیۃ:

1. أن دراسۃ روایۃ الراوي المتفرد المختلف فیہ أمر مھم في علوم الحدیث، وخاصۃ في علل الحدیث.
2. أن الحکم علی الراوي المتفرد المختلف فیہ لہ قواعد مختلفۃ من حیث الراوي وروایتہ، والضوابط المھمۃ من حیث الناقد ومصطلحاتہ أیضا.
3. أن ترجیح أقوال العلماء علی الراوي المتفرد المختلف فیہ بالقرائن الکثیرۃ، والموازن بین أقوالھم مھم جدا.
4. أن جابر بن یزید الجعفي راوي متفرد مختلف فیہ کثیرا بین العلماء القدماء والعلماء المتأخرین، والدراسۃ التفصیلیۃ فیہ تزول الاختلاف بین الناس.
5. أن القاعدۃ المھمۃ، أي: لیس کل الضعفاء ترد روایتھم ولیس کل الثقات تقبل رواتھم، لو نرد روایۃ الضعفاء مطلقا لذھب علما کثیرا من الدین.
6. أن لکل راوي حکم خاص حسب حالہ في الروایۃ، ولا یغطي کل الرواۃ بالقاعدۃ العامۃ الواحدۃ، کما خلصت لجابر الجعفي نقاط خاصۃ لہ.

ھذا واللہ أعلم، وصلی اللہ علی أشرف الأنبیاء والمرسلین محمد وعلی آلہ وصحبہ ومن تبعھم بإحسان إلی یوم الدین...

---

1 تھذیب اللغۃ للھروي (70/14)

2 معرفۃ علوم الحدیث للحاکم (ص: 96، 98، 100)

3 نزھۃ النظر في توضیح نخبۃ الفکر في مصطلح أھل الأثر لابن حجر (ص:65)

4 النکت علی مقدمۃ ابن الصلاح لأبي عبد اللہ الزرکشي الشافعي (198/2)

5 نزھۃ النظر في توضیح نخبۃ الفکر في مصطلح أھل الأثر لابن حجر (ص:66)

6 تھذیب اللغۃ للھروي (170/7)

7 المصباح المنیر في غریب الشرح الکبیر لأبي العباس الفیومي (178/1)

8 انظر تقریب التھذیب لابن حجر (7985)

9 الثقات لابن حبان (669/7)

10 الجرح والتعدیل لأبن أبي حاتم (75/9)

11 تقریب التھذیب لابن حجر (7334)

12 انظر تقریب التھذیب لابن حجر (2273)

13 التاریخ الکبیر للبخاري (456/3)

14 الجرح والتعدیل لأبن أبي حاتم (2/4)

15 تاریخ الثقات للعجلي (ص:181)

16 الجرح والتعدیل لأبن أبي حاتم (233/2)

17 تقریب التھذیب لابن حجر (381)

18 الجرح والتعدیل لأبن أبي حاتم (147/5)

19 تقریب التھذیب لابن حجر (3563)

20 وبعد البحث وجدت أن عدد الرواۃ لم یتجاوز عشرا.

21 انظر كتب: تاريخ بغداد للخطيب (71/7) سير أعلام النبلاء للذهبي (7/ 261)، تهديب التهذيب لابن حجر(3/3)

22 الجرح والتعديل لأبن أبي حاتم (267/4)

23 تقريب التهذيب لابن حجر (2787)

24 الضعفاء الكبير للعقيلي (194/1)

25 أي: الإيمان برجعة عليّ رضي الله عنه إلى الدنيا. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان (208/1)

26 المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان (201/1)

27 الجرح والتعديل لأبن أبي حاتم (232/4)

28 المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان (359/1)

29 الجرح والتعديل لأبن أبي حاتم (192/2)

30 تاريخ الثقات للعجلي (ص:207)

31 تقريب التهذيب لابن حجر (7919)

32 الجرح والتعديل لأبن أبي حاتم (396/5)

33 صاحب المتفرد ليس له متابعة تامة وإلا فلا يكون متفردا.

34 انظر كتاب النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (171/2)

35 أطراف (الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ج للدارقطني) للمقدسي، (108/1)

36 سورۃ الأحزاب: 35.

37 سورۃ البقرۃ: 284.

38 أطراف (الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ج للدارقطني) للمقدسي، (74/1)

39 صحيح مسلم (82/11)

40 أطراف (الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ج للدارقطني) للمقدسي (94/1)

41 سورۃ النساء: 48.

42 انظر كتاب نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر (723/4)

43 الضعفاء الكبير للعقيلي (47/2)

44 الضعفاء الكبير للعقيلي (196/2)

45 ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي (ص:172)

46 المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان (30/2)

47 الثقات لابن حبان (72/8)

48 تاريخ بغداد وذيوله للخطيب (64/14)

49 شرح علل الترمذي لابن رجب (489/1)

50 ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي (304/4)

51 سير أعلام النبلاء للذهبي (275/5)

52 سؤالات السلمي للدارقطني (ص:294)

53 الجرح والتعديل لأبن أبي حاتم (413/3)

54 الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص:38)

55 فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر (386/1)

56 انظر كتاب موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله –مجموعة من المؤلفين (2/ 372)

57 الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (424/5)

58 لسان الميزان لابن حجر (557/4)

59 العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله لأحمد (71/2)

60 الثقات لابن حبان (114/6)

61 الجرح والتعديل لأبن أبي حاتم (116/7)

62 سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم لأحمد (ص:895)

63 تاريخ ابن معين برواية الدوري (272/4)

64 الجرح والتعديل لأبن أبي حاتم (194/7)

65 تاريخ ابن معين برواية الدارمي (272/4)

66 انظر كتاب تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي (8/25)

67 تاريخ بغداد وذيوله للخطيب (267/12)

68 ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي (82/3)

69 تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي (466/4)

70 المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان (208/1)

71 التاريخ الكبير للبخاري (211/2)

72 الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (328/2)

73 المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان (209/1)

74 الضعفاء الكبير للعقيلي (191/1)

75 هم الذين شيعوا علياً رضوان الله عليه ويقدمونه على سائر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فمنهم الغالية وإنما سموا الغالية لأنهم غلوا في علي وقالوا فيه قولاً عظيماً وهم خمس عشرة فرقة. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين لأبي الحسن الأشعري (ص:5)

76 هم الرافضة وإنما سموا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر وهم مجمعون على أن النبي صلى الله عليه وسلم نص على استخلاف علي بن أبي طالب باسمه وأظهر ذلك وأعلنه وأن أكثر الصحابة ضلوا بتركهم الاقتداء به بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم... مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين لأبي الحسن الأشعري (ص:16)

77 انظر كتاب سير أعلام النبلاء للذهبي (154/7)

78 انظر كتاب نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر(ص:127)

79 المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان (208/1)

80 الضعفاء الكبير للعقيلي (191/1)

81 مقدمة صحيح مسلم لمسلم (20/1)

82 الضعفاء الكبير للعقيلي (191/1)

83 الضعفاء الكبير للعقيلي (194/1)

84 تاريخ الثقات للعجلي (264/1)
85 المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان (208/1)
86 جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل للمنذري (ص:67)
87 سنن الترمذي (400/1)
88 الضعفاء الكبير للعقيلي (194/1)
89 المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان (208/1)
90 المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان (208/1)
91 المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان (208/1)
92 الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (328/2)
93 أحوال الرجال للجوزجاني (ص:56)
94 الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (333/2)
95 الضعفاء الكبير للعقيلي (191/1)
96 الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (327/2)
97 الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (332/2)
98 الجرح والتعديل لأبن أبي حاتم (497،498/2)
99 الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (332/2)
100 الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (333/2)
101 الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (333/2)
102 الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (332/2)
103 الجرح والتعديل لأبن أبي حاتم (497،498/2)
104 الجرح والتعديل لأبن أبي حاتم (497،498/2)
105 الجرح والتعديل لأبن أبي حاتم (497،498/2)
106 الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (332/2)
107 الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (328/2)
108 الضعفاء الكبير للعقيلي (191/1)
109 الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (328/2)
110 الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (332/2)
111 الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (328/2)
112 الضعفاء الكبير للعقيلي (191/1)
113 الضعفاء الكبير للعقيلي (191/1)
114 الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (328/2)
115 الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (329/2)
116 الطبقات الكبرى لابن سعد (333/6)
117 مناقب الشافعي للبيهقي (119/1)
118 الطبقات الكبرى لابن سعد (345/6)

119 الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (329/2)
120 انظر كتاب تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام للذهبي (1110/4)
121 الجرح والتعديل لأبن أبي حاتم (497،498/2)
122 تاريخ ابن معين برواية الدوري (364/3)
123 الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (330/2)
124 الطبقات الكبرى لابن سعد (334/6)
125 الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (331/2)
126 الجرح والتعديل لأبن أبي حاتم (497،498/2)
127 العلل ومعرفة الرجال لأحمد (ص:236)
128 الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (329/2)
129 الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (330/2)
130 الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (330/2)
131 الكنى والأسماء لمسلم (725/2)
132 الجرح والتعديل لأبن أبي حاتم (497،498/2)
133 الجرح والتعديل لأبن أبي حاتم (497،498/2)
134 الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص:28)
135 المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان (209/1)
136 سنن أبي داود (270/2)
137 الضعفاء الكبير للعقيلي (194/1)
138 الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (329/2)
139 الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (331/2)
140 الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (335/2)
141 الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (334/2)
142 الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (334/2)
143 الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (335/2)
144 الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (335/2)

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.